

الاقتصاد التشادي بين إشكاليات الماضي وتطور الحاضر

د/ ناصر النائي آدم (*)

مقدمة..

مازال قطار التنمية يسير بتشاد قدما إلى الأمام، ومازال التغير حادثا، يراه البعض سيئا ويراه آخر أفضل، غير أن تجربة تشاد في التخطيط والتنمية الاقتصادية، هي تجربة إتباع التخطيط الاقتصادي في ظل اقتصاد رأسمالي يبقى على سياسة الحرية الاقتصادية وعلى الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، وهذا النوع من التخطيط الذي شاهده تشاد يمكن أن يطلق عليه التخطيط الرأسمالي أو التخطيط في ظل اقتصاد السوق تمييزاً له عن التخطيط الاشتراكي أو التخطيط في ظل الاقتصاد الموجه.^(١)

ويعتبر التخطيط في تشاد مركزيا حيث كونت الدولة في عام ١٩٦٢م هيئة مركزية للتخطيط، كانت مهمتها إعداد الخطط الاقتصادية للدولة والرقابة على تنفيذها وإدخال أي تعديلات عليها تمشيا مع تطور الظروف الاقتصادية خلال فترة تنفيذ الخطة، غير أن الحكومة التشادية قد تركت الحرية كاملة للوحدات الاقتصادية الخاصة في اتخاذ قراراتها الهامة والتي كثيرا ما تخضع لظروف العرض والطلب السائد في السوق.^(٢)

(*) أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - كلية الآداب - والعلوم الإنسانية - جامعة أنجينا.

^١ ناصر النائي آدم: مبادئ الاقتصاد، (القاهرة: مطابع الصفا للمطبوعات التجارية، ط ٢، ٢٠٠٧م) ص ١١.

^٢ المرجع نفسه، ص ١٢.

وإذا ما أردنا أن نحكم علي الاقتصاد التشادي من خلال تجاربه في التنمية، ومن خلال ما مر به من أزمات خلال الفترات السابقة وبين ما يشهده من تطور في الوقت الراهن، فسوف نجد أن هذا الأمر ليس باليسير فعلى الرغم من مرور أكثر من أربعين عاما على تجربة تشاد في التخطيط والتنمية الاقتصادية، فهي من وجهة نظرنا ليست بفترة كافية للحكم على هذا الاقتصاد بالفشل أو النجاح، وذلك نظرا لأن هذه الفترة السابقة إنما كانت مجرد تجهيزا وتعبئة لما يجب أن يكون عليه الاقتصاد التشادي في المرحلة الحالية .

ومما لاشك فيه أن هناك مجموعة من المتغيرات الكبرى التي تشهدها تشاد في الوقت الراهن، والتي سوف تؤدي بدورها إلى خلق طائفة من المتغيرات الكبرى في موازين القوى والمصالح للمجتمع التشادي، سيكون من شأنها في النهاية خلق ترتيبات اقتصادية جديدة، إلا أن هذه الترتيبات الاقتصادية الجديدة لم تتبلور بعد بصورة نهائية وإن كان من المهم الإشارة إلى أن حركة هذه المتغيرات والتغيرات الجارية لن تؤدي تلقائيا إلى بزوغ نظام اقتصادي جديد مبني على المساواة والعدالة والشرعية، فهذا الميدان ما يزال مفتوحا لصراعات حادة وصدمات عنيفة بين الإرادات .

ولذلك إذا جاز لنا توصيف المرحلة الراهنة من تطور النظام الاقتصادي التشادي فإن تقديرنا لها أنها مرحلة انتقالية، وذلك لكون هذا النظام الاقتصادي لم يتبلور ملامحه بعد أو هو في طور التبلور ولكن لم تتضح بعد قيمه وقضاياه ، وكذلك لم تستقر بعد مؤسساته وهياكله على الوجه الأكمل أو المطلوب.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد التشادي قد دخل مرحلة من الأزمات الاقتصادية الخانقة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث تضافرت عوامل البيئة الخارجية غير المواتية (تدهور شروط التبادل الدولي، الأزمات النقدية، التضخم العالمي، الخ) وأيضاً الظروف البيئية الداخلية والأزمات السياسية (انتشار القحط والجفاف، حالات التمرد المسلح)، هذا فضلاً عن سوء الإدارة الاقتصادية والفساد الإداري والسياسي... الخ.

كل هذه العوامل تضافرت لكي تحدث تراجعاً خطيراً في معدلات نمو الاقتصاد الداخلي، وزيادة كبيرة في العجز الخارجي، وتفاقم مشكلة المديونية الأجنبية، وبالتالي تزايد عجز الدولة عن الوفاء باحتياجات التنمية من سلع رأسمالية واحتياجات المواطنين من المنتجات الاستهلاكية، ولاسيما السلع الغذائية والتي ارتفعت أسعارها إلى ما فوق طاقة الغالبية العظمى من المواطنين.

ومما زاد من حدة الأمر، أن هذه الأزمة قد صاحبها تدخل المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة للقروض والمساعدات يطلق عليهم اسم شركاء تشاد في التنمية) لكي تفرض سياسات وبرامج للإصلاح المالي والاقتصادي للدولة، انطوت بصفة عامة على إجراءات انكماشية عنيفة، منها توقيف برنامج التوظيف العام للخريجين واقتصاره على مجالين فقط (الصحة والتعليم) وذلك وفق قوانين معينة، مما أدى إلى زيادة حدة البطالة من ناحية، وانخفاض القوة الشرائية للمواطن التشادي من ناحية أخرى.

واستطراداً أدت كل هذه الإجراءات إلى انخفاض فرص الاستثمار الداخلي وارتفاع تكاليفه من ناحية، وإلى تباطؤ نمو التجارة الخارجية

من ناحية أخرى، وقد أصاب ذلك أول ما أصاب خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تسير عليها الدولة، الأمر الذي أدى إلى تغيير السياسات التي كانت تنتهجها الدولة وانتهاجها لسياسات أخرى مع بداية العقد الحالي تهدف إلى القيام ببعض الخطوات التمهيدية بقصد إحداث تطوير شامل في الهيكل الاقتصادي التشادي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا لا يعني أن التنمية الحقيقية التي نريدها ونقصدها هي مجرد إنشاء مشاريع جديدة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما قد تعتقد الدولة (فكثير من هذه المشاريع قد يولد ميتاً)، ولكن الأهم هو إعداد الإطار الملائم للتقدم والنمو وكذلك وضع الأسس التي يتم بمقتضاها اختيار المشروعات التي سيكون لها أولوية التنفيذ، وخاصة أن هذه هي وجهة نظر الدولة في الوقت الحاضر وخاصة في ظل وجود عائدات البترول، التي تمثل النسبة الأكبر في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الدولة.

أهداف الدراسة:

- ١- تحليل طبيعة الاقتصاد التشادي وقدراته قبل وبعد عقد التسعينات من القرن الماضي.
- ٢- تقدير دور الدولة في تصحيح الهيكل الاقتصادي التشادي وأثره في التنمية والتطور.
- ٣- تقييم لفاعلية الدور الذي تقوم به الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٤- التنبؤ بمستقبل الاقتصاد التشادي نتيجة لهذا الدور الذي تقوم به الدولة.

أسلوب الدراسة :

اعتمد الباحث في تناوله لموضوع الدراسة على عدة مناهج منها ما يلي:
المنهج التاريخي - المنهج الوصفي - المنهج التحليلي - المنهج المقارن .

الإطار الزمني للدراسة:

حدد الباحث الإطار الزمني للدراسة منذ عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠١٠م وعلى الرغم من تحديد الفترة الزمنية على هذا النحو، إلا أن التحليل في الفصل الأول سوف يشير إلى فترة زمنية تسبق عقد السبعينات، وذلك كمدخل هام لفهم طبيعة الاقتصاد التشادي ولاسيما عقب الاستقلال، كما أن الفصول التالية قد يشير التحليل فيها إلى فترات سابقة للفترة الزمنية للدراسة ولكن ذلك سوف يتم في إشارات سريعة لتوضيح الأسباب أحيانا، ولوجود ضرورة ملحة أحيانا أخرى.

تقسيم الدراسة:

قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة بعد مقدمة إلى ثلاثة فصول مكونة من ست مباحث، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول : السمات الأساسية للاقتصاد التشادي (١٩٦٠م - ١٩٩٠م) .

المبحث الأول: اختلال البنيان الاقتصادي، والاعتماد على القطاع الأولي.

المبحث الثاني: عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة وتخلف طرائق الإنتاج.

المبحث الثالث: التبعية الاقتصادية للخارج.

الفصل الثاني : التطور الاقتصادي في تشاد (١٩٩٠م - ٢٠١٠م) .

المبحث الأول: تطور القطاع الأولي.

المبحث الثاني: تطور القطاع الصناعي.

المبحث الثالث: تطور القطاع الخدمي.

الفصل الثالث : الاقتصاد التشادي المعوقات الأساسية والحلول المقترحة.

المبحث الأول: المعوقات الجغرافية والسياسية والحلول المقترحة.

المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية والإدارية والحلول المقترحة.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لاقتصاد واعد.

النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

السمات الأساسية للاقتصاد التشادي

١٩٦٠م - ١٩٩٠م

المبحث الأول

اختلال البنيان الاقتصادي، والاعتماد على القطاع الأولي :

تعتبر هذه السمة أولى سمات الاقتصاد التشادي، حيث تميز الاقتصاد التشادي بعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية، وبالتفاوت الكبير في أهمية القطاعات المختلفة، إضافة إلى اعتماده بالدرجة الأولى على القطاع الأولي.^(١)

ونقصد بعدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية من حيث نشاطها الإنتاجي وليس من حيث كونها قطاع عام أو خاص، علماً بأن الاقتصاد التشادي شأنه شأن أي اقتصاد في العالم النامي ينقسم إلى ثلاثة قطاعات .

القطاع الأول: ويشمل القطاع الزراعي وما يتبعه من تربية الحيوانات وصيد الأسماك، بالإضافة إلى الصناعة الإستخراجية، وهذا القطاع في تشاد ائسم بمحدودية التقدم الفني والتكنولوجي، حيث استخدامها فيه محدود جداً وفي نطاق معين وأماكن معينة.^(٢)

^١ Tchad-Information, Édite pour L'ambassade du Tchad en RAE, ١٧ février ١٩٧٤, Annonce N(٤), Le Caire, p ٦ .

^٢ ناصر النائي ادم: التنمية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية في تشاد، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، بحث ماجستير، ٢٠٠٠م) ص ٣.

القطاع الثاني: ويشمل قطاع الصناعة التحويلية والطاقة، ولقد تأثرت إنتاجية العمل في هذا القطاع بنسبة محدودة بسبب التقدم الفني والتكنولوجي والآلي العالمي، إلا أن استخدامها في تشاد ظل محدود جداً وفي نطاق معين وفي أماكن محددة سلفاً.

القطاع الثالث: ويشمل هذا القطاع جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالنقل والتجارة والسياحة والمهن الحرة والخدمات والإدارة العامة... الخ.

وذلك القطاع في تشاد لم يتأثر كثيراً بالتقدم الفني والتكنولوجي، لذلك فإن إنتاجية العمل فيه لم تصل إلى ما وصلت إليه الإنتاجية في القطاعات الأخرى على الرغم من قلة إنتاجيتهم.^(٥)

وبصفة عامة يمكن القول بأنه في نطاق تلك السمة التي نتحدث عنها يمكن توضيح الخصائص الفرعية التالية:

أ- انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية ونسبة العاملين فيه (ضعف التصنيع).

فباستعراض وضع تشاد اقتصاديا في عقدي السبعينات والثمانينات مقارنة بدولة مثل فرنسا سوف نجد أن الاقتصاد التشادي اتصف بضعف التصنيع وتخلف القطاع الثاني بالنسبة لباقي القطاعات، في حين أن هذا القطاع في فرنسا تميز بارتفاع الأهمية النسبية له سواء من حيث الدخل المتولد فيه أو من حيث استيعابه لحجم القوي العاملة.^(٦)

^٥ المرجع نفسه، ص ١٢.

^٦ السيد محمد محمود إبراهيم مناع : صراع القوي السياسية في تشاد والدور الليبي فيها، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، بحث ماجستير، ١٩٩٠م) ص ٦٣.

الاقتصاد التشادي

بين إشكاليات الماضي وتطور الحاضر

فكر وإبداع

حيث تميز الهيكل الإنتاجي الفرنسي بأنه هيكل إنتاجي صناعي في حين نجد أن الهيكل الإنتاجي التشادي تميز بكونه هيكل إنتاجي زراعي، أي أن الزراعة احتلت الأهمية النسبية الأولى فيه من حيث الدخل المتولد فيها أو من حيث استيعابها للقوى العاملة، فبينما ساهم القطاع الأول في تشاد بنسبة ٦٠% إلى ٨% من الناتج القومي واستوعب من ٧٠% إلى ٩٠% من الأيدي العاملة، نجد أن القطاع الثاني لم يساهم في الناتج القومي سوى بنسبة قليلة تتراوح بين ٢% إلى ٣% فقط.^(٧)

ولقد ساهم سوء التخطيط أيضا في ترسيخ ذلك الأمر، فلقد أنشئ في عقد الثمانينات أعداد كبيرة من المصانع ولكنها لم تساهم بشيء يذكر في الناتج القومي ويرجع بعض الكتاب ذلك إلى أن هذه المصانع ولدت ميتة، وذلك بسبب سوء التخطيط ونقص الاستثمارات اللازمة لها مثل معصرة الزيوت في مدينة أبشة ومصنع تعليب اللحوم في مدينة سار، حيث تم إنشاء هذين المصنعين في مناطق لا توجد فيها المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات.^(٨)

وعلى أية حال فإن القطاع الصناعي في تشاد اتسم في ذلك الوقت بالتخلف الشديد على الرغم من وجود الكثير من المواد الأولية والمتوفرة بسهولة، مما جعل هذا القطاع لا يساهم بشيء يذكر في الناتج القومي، ولقد ذكر أحد الخبراء أن أعلى معدل لهذا القطاع كان في عام ١٩٦٣م حين وصلت

^٧ ناصر الناني ادم: التنمية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية في تشاد، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

^٨ محمد شريف جاكو: العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد والسودان، (القاهرة: مكتبة

مدبولي، ط ١، ١٩٩٥م) ص ٤٤.

مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤%، علماً بأن هذه النسبة قد راعت أن إنتاج الكهرباء والماء يدخل ضمن حساب الصناعة.^(٩)

ب- مكانة قطاع الخدمات .

من المعلوم أن عملية التنمية عملية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمان، والهدف الأساسي من تلك العملية هو زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي والتي سترتب عليها بالتبعية زيادة طلب الأفراد على الخدمات، مما يترتب عليه زيادة نصيب الخدمات من الناتج القومي.^(١٠)

هذا ونظراً لضآلة متوسط دخل الفرد الحقيقي في تشاد، فإن نصيب قطاع الخدمات من الناتج القومي يكون ضئيلاً لضعف الطلب على خدمات هذا القطاع، ولقد شهد قطاع الخدمات في تشاد خلال الثلاث عقود التي تلت الاستقلال (١٩٦٠م) تدهوراً شديداً، ولعل ذلك يرجع لكونه أهم القطاعات التي أساء من خلالها الفرنسي إلى تشاد، فلقد كانتا الصحة والتعليم على وجه الخصوص، من القطاعات التي أهملها الاستعمار الفرنسي سهواً حيناً وتعمداً أحياناً أخرى.

مما أدى إلى عدم تغير الأمر كثيراً عقب الاستقلال ولثلاث عقود من الزمان، فظل نصيب قطاع الخدمات من الناتج القومي ضئيلاً، وذلك لضعف

^٩ عبد الرحمن يسري احمد : دراسات في التنمية الاقتصادية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣م) ص ١٥٩.

^{١٠} سمير محمد السيد الحسيني : اقتصاديات التنمية المفاهيم الأساسية والنظريات، (القاهرة: دار أبو المجد للطباعة، ط، ١٩٩٣م) ص ٥٩.

متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال هذه الفترة مما أدى إلى ضعف الطلب على خدمات هذا القطاع، مما جعل قطاع الخدمات يأخذ مكانة متأخرة في ترتيب الناتج القومي التشادي من حيث الإنتاج و المساهمة.^(١١)

ج- تعاضم الأهمية النسبية للمشتغلين بالزراعة والرعي من مجموع السكان العاملين، مع التخصّص في إنتاج عدد قليل من السلع وضعف البنيان الزراعي.

ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١- تعاضم نسبة العاملين في الزراعة والرعي وصيد الأسماك: فالهيكل الاقتصادي الإنتاجي في تشاد يتكون بصفة أساسية من هذه الأنشطة الثلاث، حيث عمل في هذه القطاعات خلال هذه الفترة نحو ٨٩% من نسبة الأيدي العاملة في تشاد، ولقد كانت زراعة القطن وحدها من أهم مصادر الدخل بالنسبة للمزارعين التشاديين الذين بلغ عددهم أكثر من ٦٠٠ ألف مزارع يمثلون نحو نصف عدد السكان العاملين في مجال الزراعة.^(١٢)

وتعد الثروة الحيوانية (الرعي) في تشاد المصدر الرئيسي للدخل في قطاع الاقتصاد التقليدي، وتعد الحرفة الرئيسية للسكان العاملين في هذا

^{١١} ناصر النائي ادم: التخطيط والتنمية الاقتصادية، (القاهرة: شركة القصر للدعاية والإعلان ، ط١، ٢٠٠٥م) ص ٣٣.

^{١٢} جمال عبد الهادي، وعلي لبن: المجتمع الإسلامي المعاصر، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٩٥م) ص ٧٢.

القطاع، وقد بلغت حصيلة التصدير لهذا القطاع نحو ٢٥% من قيمة الصادرات التشادية الإجمالية. (١٣)

أما في مجال صيد الأسماك فإن الإنتاج التشادي يؤمن كما يلي:

- ٥ آلاف صياد محترف في كل الأوقات (سكان النهر).

- ١٥ ألف صياد في أوقات موسمية أي ٣٠% من نشاطهم مثل شعب (ماسا).

- ١٥٠ ألف صياد يصطادون حسب الفرص.

وتمثل حصيلة التصدير الفعلي لإنتاج الصيادين بنحو ٨% من الدخل القومي تقريبا ونحو ١٢% من قيمة الصادرات التشادية الإجمالية خلال هذه الفترة. (١٤)

٢- التخصيص في إنتاج عدد قليل من السلع: أن المتتبع للاقتصاد التشادي خلال العقود الثلاث التي تلت الاستقلال، سوف يجد أن الاقتصاد التشادي قد تخصص في إنتاج وتصدير نوعين فقط من السلع، هما القطن طويل التيلة والثروة الحيوانية والتي تصدر حية أو مثلجة، وتجدر الإشارة هنا أن صادرات القطن والثروة الحيوانية مثلت

^{١٣} ناصر النائي آدم : البنيان الاقتصادي في تشاد، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٧م) ص ٣٠.

^{١٤} محيي الدين الخضري، هناء الخضري : الأسماك والصيادون، (بيروت : مجلة الوعد، د. ط . ت) ص ١٥٨.

بمفردها خلال تلك الفترة نحو ٨٠% من إجمالي الصادرات التشادية ونحو ٧٠% من الدخل القومي.^(١٥)

٣- ضعف البنيان الزراعي: اعتمدت تشاد خلال عقدي السبعينات والثمانينات علي الإنتاج الزراعي، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الإنتاج الزراعي اتسم بضعف الإنتاج والإنتاجية وذلك لعدم استخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة والتقنية التكنولوجية وكذلك الأصول العلمية في الدورات الزراعية، كما أن هذا الإنتاج الزراعي الذي اعتمدت عليه الدولة والقائم علي الأساليب البدائية غالبا ما يخضع للعوامل الطبيعية والمناخية (كزيادة أو نقص الأمطار - العواصف الرملية - جفاف الجراد - ... الخ) والتي لا سيطرة للإنسان عليها.

كذلك فإن ضعف المستوى الخدمي الذي يقدم للعامل التشادي من أجل حفزه على الإنتاج، وعدم وجود أي دور للدولة في العملية الإنتاجية، أضف إلى كل ذلك غياب الجمعيات الأهلية ونقابات العمال الزراعيين وصناديق الإرشاد الزراعي وغيره مما أدى إلى ضعف البنيان الزراعي في تشاد خلال تلك الفترة.^(١٦)

^{١٥} Service Statistique du Tchad, Annonce ١٩٧٨, N'djamena .

^{١٦} ناصر النائي آدم: التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

المبحث الثاني

عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة وتختلف طرائق الإنتاج

في مجال تلك السمة لا يحتاج القول بتخلف طرائق الإنتاج في تشاد خلال هذه الفترة إلى بيان، فلقد سبق الإشارة إلى كيفية اعتماد الزراعة والرعي (وتستوعب معظم الأيدي العاملة) علي الأساليب البدائية في الإنتاج، و التي ربما لم تتغير منذ مئات السنين وباستثناء بعض الصناعات الحديثة ينخفض مستوي الأساليب الفنية والعلمية المستخدمة في الإنتاج بالقطاع الصناعي، والذي لا يستأثر إلا بجانب محدود من الأيدي العاملة. (١٧)

أما عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة فيستدل عليه بما تشترك فيه البلدان النامية جميعا من انخفاض نصيب الفرد من رؤوس الأموال المنتجة، ومن هنا فإن ما تتميز به بعض البلدان المتخلفة (وبخاصة في أفريقيا وأميركا الجنوبية) من وفرة الموارد الطبيعية بالنسبة للسكان لا يكفل لها أسباب الارتفاع بمستوي الدخل الفردي الحقيقي عن طريق استغلال مواردها الطبيعية الوفيرة، نظرا لانخفاض نصيب الفرد من رأس المال الحقيقي فضلا عن تخلف طرائق الإنتاج. (١٨)

هذا ولا يعني أن تكوين رأس المال مجرد القدرة على الادخار فحسب، بل يعني كذلك تحقيق الاستثمار، والمتتبع للاقتصاد التشادي خلال تلك الفترة سرعان ما يلاحظ أن هذين العنصرين الادخار والاستثمار

^{١٧} ناصر النائي آدم: التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

^{١٨} محمد زكي شافعي: التنمية الاقتصادية - الكتاب الأول - (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٦٨ م)

يشوبهما الضعف والقصور الشديد ويمكن أن نتناول هذين العنصرين بالتحليل كما يلي:

أ- بالنسبة لضالة حجم الادخار: يمكن القول أن المدخرات الوطنية التشادية تأتي عن طريق المصادر التالية:

١ - المدخرات الاختيارية: ومصادرها كما يلي :

- ادخار القطاع العائلي: وهذا الادخار العائلي في تشاد ضئيل جدا ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها انخفاض متوسط دخل الفرد التشادي إذ لم يزد هذا الدخل حتى عام ١٩٩٠م عن ١٢٠ دولار أمريكي ارتفع بعدها إلى ٢٠٢ دولار أمريكي وذلك في عام ١٩٩٢م.^(١٩)

وبما أن مقدرة الفرد على الادخار تزداد كلما ازداد دخله وبالتالي تزداد نسبة مدخراته مع زيادة الدخل، والعكس صحيح في حالة انخفاض الدخل، وبناء على ذلك فإن ما أشار إليه متوسط دخل الفرد التشادي يدل بوضوح على مدى ضعف مقدرة هذا القطاع على الادخار، هذا فضلا عن سوء توزيع الدخل القومي في تشاد بصورة واضحة، حيث استأثرت فئة قليلة جدا من التجار ورجال الأعمال وكبار الموظفين بالدولة بمصادر الثروة، بينما تعيش الأغلبية العظمى من عامة الشعب في فقر شديد.^(٢٠)

وهذه الفئة القليلة فضلا عن كونها تميل إلى الإسراف ومحاكاة مستويات الاستهلاك في البلاد المتقدمة فإن ما وجهوه من مدخراتهم اتجه

^{١٩} Atlasco, Atlas Économique Du Tchad exercice ١٩٦٦, Fort Lamy, ١٩٦٧, P ٢٦٨.

^{٢٠} السيد محمد محمود إبراهيم مناع: صراع القوي السياسية في تشاد والدور الليبي فيها، مرجع سبق ذكره،

ناحية الاستثمار التقليدي وخاصة في مجال التجارة التي يفضلونها عن الصناعة، حيث أنها تحتاج إلى رأس مال أقل وتعطي عائد أسرع.^(٢١)

- **مدخرات قطاع الأعمال:** يعتبر هذا النوع من المدخرات في الدول المتقدمة من أهم مصادر الادخار، ويتوقف ادخار ذلك القطاع على مدى الأرباح المحققة وسياسة توزيعها، وبالنظر إلى مدخرات هذا القطاع في تشاد سنجد أنها ليست على مستوى هذه الأهمية وذلك لانخفاض معدل الأرباح للمنشآت الصناعية من جهة وصغر حجم قطاع الأعمال عامة من جهة أخرى، وبما أن مدخرات قطاع الأعمال تتوقف بصفة أساسية على أهمية قطاع الأعمال النسبية في الاقتصاد القومي، فتزداد بزيادته وتقل بانخفاض أهميته النسبية، وجدير بالذكر أن قطاع الأعمال في تشاد خلال تلك الفترة مثل نصيبا متواضعا جدا في الاقتصاد القومي، حيث تراوح ما بين ٢% إلى ٣% من الناتج القومي.^(٢٢)

- **مدخرات القطاع الحكومي:** من المعلوم أن مدخرات القطاع الحكومي تنتج عن زيادة إيرادات الدولة عن مجمل نفقاتها الجارية وبعبارة أخرى أنه إذا تضمنت ميزانية الدولة فائضا فإن ذلك الفائض يمثل جزء من عرض رأس المال، وبالتالي فإنه في حالة ظهور عجز بالموازنة فإن العجز يمثل إضافة إلى الطلب الكلي على الأموال وبالتالي عدم قدرة القطاع الحكومي على الادخار، وبالنظر إلى

^{٢١} عبد الرحمن عمر الماحي: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٤م)، ص ٦١.

^{٢٢} Service Statistique du Tchad, Annonce ١٩٨٩, N'djamena.

مدخرات القطاع الحكومي في تشاد نجد أن الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة كانت دائماً في حالة عجز مستمر، كما أن النفقات أيضاً كانت في تزايد مستمر نظراً لتزايد الأنفاق على الخدمات، كما أن الإيرادات اتسمت بقلتها نظراً لعدم كفاية الضرائب المباشرة من ناحية ولانتشار ظاهرة التهرب الضريبي من ناحية أخرى. (٢٣)

٢ - المدخرات الإجبارية: وتأتي عن طريق المصادر التالية :

- **الضرائب:** من المعروف أن الضرائب تؤدي في الدول النامية دوراً إنسانياً بناءً بوصفها تتكفل عموماً بخلق مصدر مالي لتمويل الاستثمارات مع الحفاظ على الموارد المالية المستخدمة من أن تضار أو تقل فاعليتها في التمويل، وبالنظر إلى الضرائب في تشاد سوف نجد أنها تتسم بارتفاع أسعارها المبالغ فيه، مما أدى إلى قلة غلتها وضعفها الشديد، أضف إلى ذلك ضعف الوعي الضريبي لدى الممولين إضافة إلى عدم ثقتهم في إمكانية الدولة في حسن استخدام حصيلة الضرائب، وقد أدى كل ذلك إلى أن تلجأ الغالبية العظمى من الممولين إلى التهرب الضريبي، وإذا ما أضفنا إلى كل ذلك انخفاض كفاءة الجهاز الضريبي في تشاد فإن هذا يفسر لنا انخفاض حصيلة الضرائب في تشاد وعدم كفايتها لتنمية الاستثمارات المطلوبة خلال تلك الفترة. (٢٤)

^{٢٣} Ministère du L'Économie et des Finances, " Les Conditions d'Installation d'Entreprises Industries Au Tchad ", N'djamena ١٩٩١, P ٩.

^{٢٤} ناصر النائي ادم: اقتصاديات المالية العامة، (القاهرة: لم يذكر الناشر، ط١، ٢٠٠٥م)، ص ٢٥.

- **الاحتياطات:** يعتبر إعادة استثمار الأرباح التي تقوم الشركات والمؤسسات الأجنبية باقتطاعها من إجمالي إرباحها مصدر هاماً للاستثمار، فقد كانت إعادة استثمار الأرباح السبب البارز في بناء النهضة الاقتصادية في أوروبا الغربية وفي أميركا الشمالية.

أما بالنسبة لإعادة استثمار الأرباح في تشاد فقد وجد أن قيمة المبالغ المقطوعة من الأرباح الكلية للشركات والمؤسسات المالية غير محددة، ودائماً ما تتخفف قيمة هذه المدخرات بحيث يظل الجزء الأكبر من الأرباح هو المستثمر في الخارج، علماً بأن قانون الاستثمار التشادي قد سمح للشركات الأجنبية بنقل إرباحها إلى الخارج بدون تحديد حد أقصى لهذه الأموال المنقولة، أو تحديد نسبة معينة منها يعاد استثمارها في الداخل.^(٢٥)

- **التضخم:** أن التمويل بالعجز أو بالتضخم (الإصدار النقدي) يعد نوع من أنواع الادخار الإجباري، وهو لا يوجد في تشاد حيث أن الإصدار النقدي في تشاد يقوم به بنك التعاون الأفريقي لدول وسط أفريقيا (BEAC) وفق ضوابط معينة لا يمكن لأي دولة عضو فيه تجاوزها.

ب- بالنسبة لعدم كفاية الاستثمارات: يظهر انخفاض مستوى الاستثمارات في عدة مظاهر أساسية منها انخفاض مستوى الاستثمار في الزراعة و بالتالي مستوي التقدم فيها، كذلك أدى انخفاض مستوى الاستثمارات إلى ضعف الأهمية النسبية للقطاعات غير الزراعية، وبصفة خاصة القطاع

^{٢٥} ناصر النائي آدم: مبادئ الاقتصاد، (القاهرة: مطابع الصفا للطبوعات التجارية، ط٢، ٢٠٠٧م)

الصناعي الذي يمثل من ٢% إلى ٣% من الناتج القومي ولا تزيد نسبة العاملين فيه عن ٣% من جملة العاملين الكلية، أضف إلى ذلك أن ذلك القطاع الصناعي السائد اتسم أيضا بتخلف قوي الإنتاج المستخدمة فيه إذ مثلت الصناعات الصغيرة والحرفية أهمية نسبية كبيرة من حيث عدد العاملين فيها (أكثر من ٦٠%) بالنسبة لعدد العاملين الكلي في القطاع الصناعي.^(٢٦)

ولقد أثرت ضالة حجم المدخرات في تشاد كثيرا على جانب الاستثمارات حيث يمثل الاستثمار جانب الطلب على رأس المال، كذلك ثبت أن نسبة المستثمر من المدخرات الضئيلة (الاحتياطات) في النشاطات الاقتصادية المنتجة قليل جدا، وذلك القصور في الاستثمار أدى إلى قصور في تحقيق النمو بالمعدلات السريعة المطلوبة.

وعلى ذلك فإن ضعف الاستثمار في تشاد جعلها تدور في دائرة مفرغة من الدوائر الخبيثة للفقر، حيث أدى انخفاض الاستثمار إلى ندرة رؤوس الأموال وبالتالي إلى انخفاض الإنتاجية مما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي الذي أدى بدوره إلى انخفاض الطلب الحقيقي نظراً لانخفاض القوة الشرائية للمواطن التشادي، مما أدى إلى انخفاض الاستثمار، مما يعيد الدائرة من جديد ؟؟؟ وهكذا.^(٢٧)

^{٢٦} Service Statistique du Tchad, Annonce ١٩٨٦, N'djamena.

^{٢٧} ناصر النائي ادم: التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ١٢

المبحث الثالث

التبعية الاقتصادية للخارج

يعتبر أي اقتصاد قومي اقتصادا تابعا إذا كان يدار بقرارات تتخذ في الخارج عن طريق مراكز أجنبية وكانت البلد التي توجد بها هذه المراكز ذات اقتصاد مسيطر على اقتصاد البلد التابع.^(٢٨)

وهذا ما شاهدته العلاقات الاقتصادية بين تشاد وفرنسا خلال تلك الفترة، فلقد سعى الاقتصاد الفرنسي المسيطر إلى الحصول على أكبر نفع ممكن من الاقتصاد التشادي المسيطر عليه دون النظر لحاجات تشاد الداخلية ودون أي مراعاة لمتطلبات اقتصادها ولقد أخذت التبعية الاقتصادية للخارج في تشاد إشكالا متعددة منها ما يلي:

أ- تبعية الاستثمارات: نظرا لضيق السوق التشادي وانخفاض قوته الشرائية، عمد رأس المال الأجنبي إلى توجيه جل استثماراته نحو تلك المجالات المرتبطة بالسوق الخارجي المتمركزة في السوق الصناعية، ويمكن القول أن الشركات الفرنسية ظلت مهيمنة على التجارة الخارجية لتشاد تصديرا واستيرادا، وتجدر الإشارة هنا أن قانون الاستثمار التشادي قد أعطي للشركات الفرنسية ميزة عن غيرها من الاستثمارات الأجنبية الأخرى، حيث نص على أن يعامل الأفراد والشركات الفرنسية في تشاد معاملة الأفراد والشركات الوطنية.^(٢٩)

^{٢٨} محمد السيد الحسيني : اقتصاديات التنمية المفاهيم الأساسية والنظريات، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤

^{٢٩} Yamark, Valentin Zougoulau " La question National au Tchad " Mémoire

D.E.S.S, Science Politique Université de Paris ١، ١٩٧٨، Paris، p ١٠٠.

ولقد كانت معظم الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي أو في المواد الأولية ولم يذهب إلا جزء ضئيل إلى الاستثمارات في الصناعة، وما ذهب إلى ذلك البند الصناعي كان لتسهيل تصدير المحاصيل الزراعية إلى البلد المستثمر أو إلى السوق الدولية، ولم يقتصر الأمر على تركيز الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأولي فقط بل أن سياسة الاستثمارات في المحاصيل النقدية أدت إلى أن يسود إنتاج المحصول الواحد (القطن) في تشاد .

وجدير بالذكر أن اعتماد أي اقتصاد على محصول زراعي واحد أو اثنين في التصدير يعرضه لهزات عنيفة حينما تتقلب أسعار تلك المواد في السوق الدولية ويجعله يعتمد على موارد غير ثابتة، مما يؤثر فيما يمكن أن يحصل عليه من حصيلة الصادرات إذا ما أراد أن يستخدم تلك الحصيلة في التنمية الاقتصادية. (٢٠)

ب- التبعية النقدية : تعد تشاد عضو في إقليم الفرنك الأفريقي CFA والذي يضم ١٤ دولة في غرب أفريقيا ووسطها، وتقع تشاد ضمن المجموعة الأفريقية الوسطي وتلك المجموعة لها بنك مركزي يطلق عليه اسم BEAC وهذا اختصار من اللغة الفرنسية لاسم (Banque des e'tats de l'Afrique Centrale) بمعنى البنك المركزي لدول وسط أفريقيا (أو أفريقيا المركزية) ومقره الرئيسي في ياوندي عاصمة الكاميرون غير أن له فروع في كل الدول الأعضاء، حيث يقوم كل فرع بنفس وظيفة البنك الرئيسي، باستثناء إصدار النقود والتي تعتبر من اختصاص الفرع الرئيسي فقط، وتعني كلمة F.CFA وهي اختصار من اللغة

٢٠ خليل حسن خليل : في التنمية الاقتصادية، (القاهرة : معهد الدراسات العالية ، ١٩٦٣م)، ص ١٣٣ .

الفرنسية لجملة (France de la Communauté Financière Africaine) أي أن هذه العملة في الأصل عملة فرنسية مع تعديل بسيط في الشكل لإدارة المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار (France d' Outré Mar).^(٣١)

ومن المعلوم أنه خلال تلك الفترة كان الفرنك الفرنسي FF هو الذي يغطي الفرنك الأفريقي CFA في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن الفرنك الأفريقي CFA يقع ضمن المناطق النقدية الملحقة، ولهذه المناطق خصائص أربع أساسية:

- إن مختلف عملات المنطقة مرتبطة بعملة المتر بول القديم.
 - إن عملات المنطقة سهلة التحويل فيما بينها.
 - إن النقد الأجنبي الذي يربحه كل بلد يوضع تحت تصرف دول المنطقة.
 - إن لها أجهزة مشتركة للإدارة.^(٣٢)
- ويرى العديد من الكتاب أن وقوع أي دولة متخلفة في منطقة نقدية له عدة عواقب منها ما يلي:
- هروب الدخول الموزعة على البلدان الأعضاء إلى المتر بول القديم.

^(٣١) Jeun Afrique Économique, N(١٧٥) ١٢ Janvier ١٩٩٤, paris

^(٣٢) ج. م. البريتيني: التخلف والتنمية في العالم الثالث، (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٩م) ص ١٧٤.

- بما أن المنتجات المصنوعة تصل بأسعار مناسبة إلى البلدان الأعضاء، ولذا لا يعود ثمة فائدة من التصنيع. (٣٣)

وبالتالي فإن وقوع أي دولة (كتشاد) في منطقة نقدية ملحقمة يضعف من قدرتها على التصنيع بشكل كبير، هذا فضلا عن مشاكله الأخرى التي تعوق التنمية.

د- التبعية التجارية : تتمثل التبعية التجارية في سيطرة العناصر الأجنبية على أجهزة التجارة الخارجية، مما يحرم البلاد من الأرباح التي تتحقق من ذلك القطاع هذا فضلا عن أن تلك العناصر الأجنبية المسيطرة على التجارة الخارجية تشجع على الاستهلاك على حساب الادخار، يضاف إلى ذلك عدم العدالة في مجالات العلاقات التجارية الدولية بين الدولة التابعة (كتشاد) والدولة المتبوعة (كفرنسا) التي تؤثر بصورة أو بأخرى على مستوى نمو الدولة التابعة وطبيعة نشاطها وتنظيمه ومدى خضوعها للسيطرة الأجنبية. (٣٤)

فعلى سبيل المثال قامت فرنسا خلال تلك الفترة بالحصول على النصيب الأكبر من صادرات تشاد من القطن نحو ٥٠% تلاها كلا من ألمانيا الغربية ويوغسلافيا ثم اليابان وهؤلاء جميعا إضافة إلى فرنسا مثلوا ما بين ٧٥% إلى ٧٧% من صادرات تشاد من القطن، بينما نجد فرنسا تستحوذ أيضا على النصيب الأكبر من الواردات إلى تشاد والتي تراوحت ما بين

^{٣٣} المرجع نفسه، ص ١٧٤

^{٣٤} ناصر النائي ادم : مشكلة تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية (دراسة تطبيقية على تشاد)، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، بحث تكميلي، ١٩٩٨م)، ص ٤٠

٣٣% و ٣٤% من إجمالي الواردات من السلع والخدمات، وترجع سيطرة فرنسا على التجارة الخارجية لتشاد خلال تلك الفترة إلى قوة الشركات والمؤسسات المالية الفرنسية العاملة في تشاد من جهة، وسيطرتها شبه التامة على قطاع التجارة الخارجية من جهة أخرى. (٣٥)

وغني عن الذكر ما يمثله هذا النوع من التبعية من مخاطر على الاقتصاد التشادي ولاسيما مع تدهور أسعار المواد الأولية وتقلب حصيلتها وكذلك تراخي الطلب علي الصادرات التشادية خلال تلك الفترة، إضافة إلى زيادة وارداتها من السلع المصنعة وخاصة تلك السلع الإنتاجية اللازمة لنموها، فضلا عن زيادة وارداتها من السلع الاستهلاكية الكمالية نتيجة تأثر المجتمع التشادي بالرغبة في التقليد والمحاكاة، مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات التشادي وأدى إلى ارتفاع نسبة الديون، فإذا ما أضفنا إلى ذلك كله سوء استخدام الدولة لحصيلة الضرائب، لعلمنا مدى الوضع السيئ الذي كان عليه الاقتصاد التشادي في ذلك الوقت. (٣٦)

^{٣٥} Harold Nelson and other: area hand book Chad (U. S. Government Printing Offices) Washington , ١٩٧١, p ١٥٠.

^{٣٦} ناصر النائي آدم: التنمية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية في تشاد، مرجع سبق ذكره، ص ٤١

الفصل الثاني

التطور الاقتصادي في تشاد

١٩٩٠ م - ٢٠١٠ م

المبحث الثاني

تطور القطاع الأولي

يمكن القول أن القطاع الأولي في تشاد قد شهد تطور كبير خلال العقدين الماضيين فعقب وصول الحركة الوطنية للإنقاذ إلى سدة الحكم، في صبيحة الأول من ديسمبر ١٩٩٠م أعلنت أن من أهم مبادئها تنمية الجانب الاقتصادي للبلاد وفق الأهداف التالية:

- توزيع الثروة القومية توزيعاً عادلاً وتحقيق التنمية المتوازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تنمية وتطوير الموارد المحلية المتاحة بما يحقق الاكتفاء الذاتي.
- العمل على تنشيط التجارة الداخلية والخارجية وتشجيع رأس المال الأجنبي ليساهم في التنمية القومية.
- ربط البلاد بشبكة مواصلات شاملة ووسائل نقل جديدة.
- التحرر من التبعية الاقتصادية.
- مراجعة قانون العمل وإدخال التعديلات اللازمة.
- ضمان حماية البيئة بواسطة التشجير وتنظيم الصيد البري وحفظ الأنواع الحيوانية النادرة.^(٣٧)

ولقد قامت الحكومة التشادية ببعض المشاريع والأعمال الناجحة لتطبيق هذه الأهداف الاقتصادية، فشهد العقد الماضي زيادة توجه الدولة

^{٣٧} ناصر النائي ادم: التنمية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية في تشاد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥

ناحية التنمية الاقتصادية بخطى سريعة وزيادة في النمو الاقتصادي، فمنذ عام ١٩٩٤م أخذت الحالة الاقتصادية العامة في التحسن، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٥,٢% خلال عام ١٩٩٤م كما زاد بنسبة ٦% عام ١٩٩٦م. (٢٨)

ومع بداية العقد الحالي واستخراج البترول وتصديره إلى الخارج، استمر توجه الدولة ناحية التنمية ولاسيما في القطاع الأولي، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع مع نهاية عام ٢٠٠٨م بمقدار ٦%، والذي شهد تطوراً كبيراً خلال العقدين الماضيين وذلك على النحو التالي:

أ - الزراعة: توصف تشاد بأنها بلد زراعي، حيث تعتمد إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي الذي تميز بضعف الإنتاجية لعدم استخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة والأصول العلمية في الدورات الزراعية، وهذا الإنتاج الزراعي القائم على الأساليب البدائية غالباً ما يخضع إلى العوامل الطبيعية والمناخية التي لا سيطرة للإنسان عليها. (٢٩)

ولقد تنبّهت الدولة التشادية لذلك منذ بداية العقد الماضي، فعملت على تهيئة المناخ المناسب لدعم هذا الجانب الحيوي فزادت من ميزانية وزارة الزراعة وقامت بالاهتمام بدعم الجانب الزراعي من الناحيتين الإنتاجية والتقنية. ولقد قدرت الأراضي الصالحة للزراعة في تشاد قبل عقدين بنحو ١٩ مليون هكتار وكان استخدامها يتم على النحو التالي: - الأراضي المستزرعة ٢٠% - المراعي ٧٠% - الغابات ١٠%. (٣٠)

^{٢٨} ناصر النائي آدم : التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨

^{٢٩} إجلال محمود رأفت: تشاد دراسة لجذور وطبيعة الحرب، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية، نشرة رقم ٧، ١٩٨٣م) ص ١٢.

^{٣٠} جمال عبد الهادي، وعلي لين: المجتمع الإسلامي المعاصر، ص ٧٢

أما في الوقت الراهن فتتقدر الأراضي الصالحة للزراعة بنحو ٢٠ مليون هكتار، يتم استخدامها على النحو التالي: - الأراضي المستزرعة ٢٥% - المراعي ٦٧% - الغابات ٨%.^(١)

ولقد فتحت الدولة الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية في المجال الزراعي وكانت أهم هذه الاستثمارات هي الاستثمارات الكورية الجنوبية في زراعة القطن في الجنوب وزراعة الأرز على ضفتي نهري شاري ولوجون.

وقد هيئت الدولة كل السبل أمام المزارعين في هذا المجال بغية الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية وتنويع المواد الزراعية، غير أن المشكلة التي تواجهها الدولة في هذا الجانب، هي مشكلة نقص المياه والجفاف الذي يهدد المنطقة من حين لآخر.

ب - الثروة الحيوانية: فلقد شهد العقد الحالي اهتمام الدولة بقطاع الثروة الحيوانية فزادت من ميزانية وزارة الثروة الحيوانية، كما عملت على إنشاء مراكز للبحوث الحيوانية بغية الوصول إلى حلول للمعوقات التي تواجه هذا القطاع.

ولقد أدى هذا الاهتمام إلى تطوير هذا القطاع ولاسيما في مناطق الجنوب والتي كانت توصف قبل ذلك بأنها مناطق زراعية فقط، كما سنت الدولة بعض القوانين الخاصة بالتصدير بهدف المحافظة على الثروة الحيوانية من التصدير الجائر.

وقد أتاحت الدولة الفرصة أمام الاستثمارات الأجنبية للدخول في هذا الجانب وكانت كوريا الجنوبية من أوائل الدول التي أنشأت مرافق خاصة

^(١) Service Statistique du Tchad, Annonce ٢٠٠٨, N'djamena .

للتربية والتسمين وقد حققت نجاحات ملموسة في ذلك، وينتظر أن تدخل دول أخرى في هذا المجال ولاسيما عقب نجاح التجربة الكورية الجنوبية.^(٤٢) ولتطوير هذا القطاع قامت الدولة بتقديم العديد من الإعفاءات الضريبية في مجال الأعلاف والتقاوي، كما عنت أيضا بمشكلة المياه والتي تؤثر على الثروة الحيوانية بصورة مباشرة، فقامت الدولة بحفر ١٥٠٠ بئر، كما تحاول الانتهاء من مشروع حجز المياه في مناطق البرك والمستنقعات حتى تتحكم في كميات المياه الزائدة عن الحد.

أما من ناحية الإنتاج الحيواني فإن الدولة قد عنت به عناية كبيرة فاعتمدت له في موازنتي ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م زيادة تصل لنحو ٣٠% من موازنة ٢٠٠٨م، حيث تم تجديد المجازر الآلية في فرشا وأبشه وسار، بهدف زيادة إمكانيات التبريد وزيادة كميات الإنتاج، كما أن هناك اتجاه لإنشاء مجازر جديدة، وهناك دراسة قائمة لإنشاء مزارع نموذجية في منطقة لاك ومنطقة مايوكيبي، وهو الأمر الذي سيؤدي دون شك إلى زيادة الإنتاج بكميات كبيرة.^(٤٣)

وأخيرا يمكن القول أن قطاع الثروة السمكية قد شهد أيضا تطور كبير، حيث تم تنظيم هذا القطاع بوضع جداول زمنية للصيد بما يمنع الصيد الجائر، إضافة إلى أن الدولة في طريقها إلى إنشاء مزارع سمكية سيبدأ إنتاجها مع بداية العام القادم.

^{٤٢} Service Statistique du Tchad, Annonce ٢٠٠٩, N'djamena.

^{٤٣} Ibid.

المبحث الثاني

تطور القطاع الصناعي

تعتبر قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحور الأساس للفكر الاقتصادي التشادي خلال العقدين الماضيين، ولكن تناول مشكلات التصنيع لم يحظى بالاهتمام الكافي، ولم يتم وضع المشكلات الصناعية كأولوية للسياسة الاقتصادية في تشاد ويرجع ذلك لتعدد المشكلات التي عانت منها تشاد، وتعتبر معوقات أساسية أمام التنمية الصناعية.

وتتراوح تلك المشكلات بين المشكلات السياسية التي تعوق عمليات الاستقرار لنظم الحكم والمشكلات الاجتماعية ذات العلاقة بالسلوك الاقتصادي ونفسي الفقر وسيادة الاقتصاد المعيشي مما نتج عنه تدني في مستوى التأهيل اللازم للقوى العاملة مع تدني مستويات التعليم والخدمات الصحية وتهميش قطاعات واسعة من السكان.

إضافة لذلك يعاني التصنيع في تشاد من مشكلات في تهيئة المناخ المناسب للتنمية الصناعية مثل البنيات الأساسية، وتأهيل قطاعات الطاقة والنقل، وكلها مشكلات سنقوم بتناولها لاحقاً.

وبالرغم من تلك المشكلات إلا أن تشاد خلال العقدين الماضيين، توفر لها مقومات ممتازة للتنمية الصناعية من مواد بشرية وطبيعية احتاجت فقط لعمليات التخصيص اللازم لها، ومنها توفر قطاع زراعي على درجة كبيرة من التنوع وغني بالمواد التي تساهم في توفير المواد الخام اللازمة، إضافة للتوسع المضطرد للأسواق والروابط التجارية الأخذة في التطور نتيجة تدخل الدولة بصورة جيدة في هذا الجانب، وإضافة لذلك فإن المناخ الدولي قد بات مهيئاً أكثر من أي وقت مضى لتشجيع تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في تشاد.

ونأتي أهمية تطوير القطاع الصناعي في تشاد وضرورة وضعه ضمن الأولويات المتقدمة في السياسة الاقتصادية للدولة، من الأهمية الكبيرة للتصنيع في علاج كثير من المشكلات التي تعاني منها تشاد في الوقت

الراهن، حيث يسمح التصنيع برفع إنتاجية جميع القطاعات الاقتصادية ويوفر لها وسائل الإنتاج اللازمة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حقيقية في حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مستويات الدخل وتحسين المستوى المعيشي للغالبية العظمى من السكان، كما يقلل التصنيع من اعتماد تشاد على الدول المتقدمة اقتصاديا في تصريف منتجاتها ويحررها من أن تكون تحت رحمة تقلب أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية.^(٤٤)

ولقد بدء هذا الاهتمام بالتطوير الصناعي يزداد مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين، فلقد شهدت الخطة الثالثة للإنماء (١٩٩٠م - ٢٠٠٠م) اهتمام بالجانب الصناعي، حيث توقعت له نمو سنوي قدره ٤,٢٩% وقامت بتقسيم توقع الإنتاج على النحو التالي: صناعات قطنية ٣,١١%، الغزل والنسيج ٤,٣٨%، أشياء أخرى ٢,٨٩%، إنتاج داخلي خام ٣,٨٥%، التعدين ٣,٨٥%، ماء وكهرباء ٧,١٥%.^(٤٥)

وعلى الرغم من كون هذه التوقعات لم تتحقق كلها، إلا أن نسبة كبيرة منها قد تحققت بدليل ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الدخل القومي من ٢% وذلك خلال الثمانينات من القرن الماضي إلى ٣,٥% خلال التسعينات من نفس القرن ثم إلى ٤,٥% مع نهاية عام ٢٠٠٨م، وهي زيادة تمثل نسبة أكبر من الضعف.^(٤٦)

هذا ولقد شهد نهاية العقد الماضي تخلي الدولة عن العديد من المنشآت الصناعية والتي حققت الكثير من الخسائر في الأعوام الماضية وكانت تدار بعقلية بيروقراطية ومن هذه المنشآت التي تخلت الدولة عنها كليا

^{٤٤} ناصر النائي آدم: مجموعة محاضرات في النقود والبنوك والعلاقات الدولية، أقيمت على طلبه الفرقة

الثالثة بكلية قطر للإدارة والاقتصاد، جامعة الملك فيصل، ٢٠٠٦م.

^{٤٥} ناصر النائي آدم: التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٦.

^{٤٦} Service Statistique du Tchad, Annonce ٢٠٠٨, N'djamena .

أو جزئيا كلا مما يلي: شركة سوناسيت وشركة فرمات وشركة استار ناسيونال.^(٤٧)

كذلك أعلنت الدولة في عام ١٩٩٧م أنها سوف تتخلي كليا أو جزئيا عن كثير من المنشآت الحكومية في إطار سياسة الخصخصة (لاسيما تلك التي لم تحقق أرباح) التي تبنتها الدولة بهدف دعم سياسة الاقتصاد الحر الذي تنتهجه الدولة في المرحلة الحالية، حيث تقوم بتعبئة وتجهيز الاقتصاد القومي لمزيد من التحرر الاقتصادي وآليات السوق وتشجيع القطاع الخاص.

وحاليا تقوم الدولة بدراسة وتعديل قانون الاستثمار بحيث تسمح بفترة سماح أكبر للمستثمرين وإتاحة حريات أكبر لهم، كذلك تقوم الدولة بإعادة النظر في قانون الضرائب، وهناك اتجاه نحو إلغاء بعض الضرائب فيه، وتخفيض قيمة البعض الآخر وإعطاء فترة سماح أكبر للمشاريع ذات رأس المال المحدود، وإعفاءات أكبر للمشاريع ذات رأس المال الكبير، كما تتجه الدولة إلى إنشاء إدارة جديدة تسمى إدارة المشاورات بهدف رفع مستوى الشراكة مع القطاع الخاص.^(٤٨)

وعموما فإن العائق الأساس الذي يواجه القطاع الصناعي في تشاد، هو ارتفاع سعر الطاقة والذي يعد مرتفعا جداً خاصة أسعار الكهرباء (والتي يعد سعرها مرتفعا جداً مقارنة بالدول المجاورة لتشاد، هذا إن وجدت)، مما يجعل ساعات العمل قليلة وبالتالي يقل الإنتاج والإنتاجية أو يضعف، هذا إضافة إلى انخفاض هامش الربح نظراً لزيادة التكاليف الكلية نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل.

^{٤٧} رئاسة الجمهورية: نشرة رئاسة الجمهورية، (أنجمينا: رئاسة الجمهورية، ١٩٩٨م)، ص ٨.

^{٤٨} Conseil National De Cr dit, Rapport ١٩٩١, N'djamena

المبحث الثالث

تطور القطاع الخدمي

يعد قطاع الخدمات من القطاعات التي أولتها الدولة رعاية كبيرة خلال العقدين الماضيين، ولاسيما في مجالي الصحة والتعليم فقامت الدولة بوضعها ضمن خطط وبرامج التنمية الاقتصادية المستهدفة.

ومع التوسع الكبير الذي تقوم به الدولة في الفترة الأخيرة في مجال الصحة من رفع نسبة الأموال المخصصة للصحة العامة في الموازنة العامة وتخصيص نسبة من عوائد البترول لصالح وزارة الصحة، ظهر نتاج ذلك سريعا فتم تحديث العديد من المنشآت الصحية في جميع أنحاء الدولة، كما تم إنشاء عدد ٥ مستشفيات كبرى اثنان منهم في العاصمة، بينما يتم الآن إنشاء أحدث مستشفى جامعي مكتمل خصصت له ميزانية كبيرة وسيتم الانتهاء منه مع بداية العام القادم.^(٤٩)

وفي إطار خطة الدولة للتنمية الصحية تم القضاء على بعض الأمراض المستوطنة كما تم حصر مرض شلل الأطفال والقضاء على العديد من الأمراض الوبائية ويتم حاليا مكافحة مرضى الملا ريا والايذر من خلال خطة قومية شاملة.

^{٤٩} Service Statistique du Tchad, Annonce ٢٠٠٩, N'djamena.

وفي جانب الرعاية الأسرية، تم إنشاء العديد من مراكز الرعاية الأسرية، ويتم الآن العمل علي إكمال مشروع قانون الرعاية الصحية (التأمين الصحي) ليشمل كافة المواطنين العاملين في كافة المجالات.^(٥٠)

وقد سبق للدولة أن استطاعت في بداية العقد الحالي إنشاء كلية للطلاب في جامعة أنجمينا، قامت خلال أعوام قليلة بتخريج مجموعة كبيرة من الأطباء لتعويض بعض النقص في هذا الجانب، وهذا مما لاشك فيه يمثل إضافة إلي الصحة العامة التشادية.

أما في مجال التعليم بشقيه الأساسي والعالي، فقد زادت الدولة أيضا من نسبته في الموازنة العامة واعتبرته من الوزارات التي يخصص لها جزء من عوائد البترول وقد أدى ذلك إلى إنشاء العديد من المدارس بكافة مستوياتها في العاصمة والمدن الكبرى وتم تحديث المنشآت التعليمية القديمة، وتم إنشاء العديد من المدارس في العديد من المدن التي كانت إلى وقت قريب تفقر إلى أي مبنى أو مؤسسه تعليمية.

كما تعمل الدولة جاهدة علي تطبيق ازدواجية اللغة في التعليم، فتم إنشاء إدارة خاصة بهذا الغرض تابعة لوزارة التربية الوطنية، هادفة من وراء ذلك النهوض بالتعليم التشادي إلى المستوى المطلوب.

كما قامت الدولة خلال السنوات الخمسة الأخيرة فقط بتوظيف عدة آلاف من المعلمين في كافة التخصصات، وذلك بهدف سد العجز الذي واجه العملية التعليمية خلال العقدین الأخيرین، كما فتحت الباب إمامهم للترقي كلا حسب مستواه العلمي.

^{٥٠} Ibid.

أما على صعيد التعليم العالي والبحث العلمي، فلقد شهد العقد الأخير زيادة كبيرة في المؤسسات التعليمية بلغت خمسة أضعاف عما كانت عليه من قبل، حيث يوجد في تشاد الآن خمس جامعات (إحداها تمنح حتى درجة دكتوراه الدولة، وهي جامعة الملك فيصل) .

بالإضافة إلى العديد من المعاهد الجامعية، هذا فضلا عن انتشار التعليم الجامعي الخاص بكافة مستوياته في العاصمة والمدن الكبرى بصورة ملحوظة.

فإذا علمنا انه حتى عام ١٩٩٢م لم يكن في تشاد سوى جامعة واحدة فقط، هي جامعة تشاد (أنشئت في عام ١٩٧١م) والتي تحول اسمها فيما بعد إلى جامعة أنجمينا، حيث تقوم الدولة الآن ببناء مقر جديد لها في مدينة توكرا خارج العاصمة بنحو ٢٠ كيلو متر كأحدث منشأة تعليمية في منطقة جنوب الصحراء وذلك بتكلفة إجمالية مقدارها ٤٦٤ مليار فرنك إفريقي، لعلنا مدى ما وصل إليه التعليم التشادي بمستوياته المختلفة في الوقت الحاضر.^(٩١)

كل هذا لا يعني أن الدولة اهتمت بمجالي الصحة والتعليم فقط، بل أن قطاع الخدمات كله قد شهد تطوراً كبيراً خلال العقد الحالي، حتى أن الدولة أنشأت وزارة خاصة تحت اسم وزارة المراقبة العامة وتهذيب الأخلاق وذلك بغرض تفعيل عملية المراقبة داخل الإدارة العامة التشادية.

كما أن البنية التحتية قد شهدت تطوراً كبيراً وملحوظاً ولاسيما في مجال إنشاء الطرق والتي كان آخرها ٢٠ كيلو متر (تضاء بالطاقة الشمسية) تم إنشاؤها في مدينة أبشة (افتتحت للعمل مع بداية شهر يوليو ٢٠١٠م) وقد

^{٩١} Service Statistique du Tchad, Annonce ٢٠٠٩, N'djamena.

سبق ذلك إنشاء العديد من الطرق في العاصمة وخارجها، وذلك في صورة شبكة طرق تربط تشاد ببعضها ببعض، كما تربطها مع شبكات طرق الدول المجاورة لها والتي تستخدمها تشاد عادة في نقل تجارتها الخارجية من وإلى الخارج .

الفصل الثالث

الاقتصاد التشادي المعوقات الأساسية والحلول المقترحة

المبحث الأول

المعوقات الجغرافية والسياسية والحلول المقترحة

أ - المعوقات الجغرافية:

من المعروف أن تشاد تعد الدولة الخامسة في إفريقيا، وذلك من حيث المساحة (٢٨٤,٠٠٠ مليون كم مربع) كما تعد من الدول كثيرة الحدود، إذ يحيط بها ست دول (السودان، ليبيا، النيجر، نيجيريا، الكامرون، أفريقيا الوسطى) تشكل دائرة تقع تشاد في مركزها، وهذا جعل منها دولة حبيسة لا تملك أي منفذ بحري خارجي.

ولذلك أصبحت تشاد مجبرة كي ما تمارس نشاطاتها الخارجية (صادرات - واردات) إلى الاستعانة بطرق مواصلات البلدان المجاورة لها، خاصة الكامرون ونيجيريا حيث يوجد في ميناء دوالا الكامروني جزء خاص تستعمله تشاد في تجارتها الخارجية.^(٥٢)

ولقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح عقب الاكتشافات البترولية، حين اضطرت الدولة إلى مد خطوط أنابيب للبترول من أماكن الإنتاج في جنوب البلاد وحتى ميناء كربيي الكامروني، وذلك وفق اتفاقية بين تشاد والكامرون والشركات المنتجة، تحصل بموجبها الكامرون على نسبة معقولة من حصة بيع البترول التشادي في الأسواق العالمية المصدر عبر هذا الميناء .

هذا الوضع الجغرافي يحتم علي تشاد أن تحافظ علي حسن علاقاتها مع هذه الدول خشية فرض حصار اقتصادي عليها، أو منع تصدير البترول

^{٥٢} بكري علي بكري: تطور النظام السياسي في تشاد، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، بحث

دبلوم، ١٩٩٤م)، ص ١٠.

عبر أراضيها، وذلك على غرار ما حدث قبل ذلك في الثمانينات، حين حدثت بعض المشاكل السياسية بين تشاد ونيجيريا وصلت إلى حد التناوش العسكري بين الدولتين على الحدود، وكان لها تأثير اقتصادي سيء على تشاد، ولولا احتواء منظمة الوحدة الأفريقية للموقف لازداد الوضع سوءاً.^(٤٣)

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الموقع الجغرافي لتشاد، جعل منها حلقة وصل هامة بين دول البحر المتوسط وأفريقيا الاستوائية وبين غرب أفريقيا ووسطها والبلاد العربية والبحر الأحمر ومصر. ويمكن حل هذه المشكلة الجغرافية بعدة طرق منها ما يلي:

١- ممكن بالتعاون الجاد بين تشاد والسودان مد الخط الحديدي السوداني الواصل إلى مدينة نبالا غرب السودان (٧٥٠ كم من مدينة أبشه التشادية) ليصل إلى مدينة الجنينة السودانية ثم إلى مدينة أدرا التشادية، مما يفتح المجال بسهولة للوصول إلى مدينة أبشه التي يمكن أن تصبح حينها قاعدة ربط هامة، تربط الشمال والجنوب التشادي بالشرق، وتكون جواز سفر للسلع التشادية إلى البحر الأحمر.

٢- يمكن بالتعاون الجاد بين تشاد والكاميرون، مد الخط الحديدي الكاميروني الواصل حتى مدينة نجاووندي الكاميرونية، ليصل إلى مدينة سار التشادية (مسافة تقارب نحو ٥٥٠ كم) إلى الجنوب، وبذلك تختصر المسافة التي تصل تشاد بالمحيط الأطلنطي عن طريق مرفأ دوالا الكاميروني بنسبة كبيرة جداً.^(٤٤)

ب - المعوقات السياسية:

لقد شهد العقد الحالي أكثر حالات التوتر السياسي في تشاد داخلياً وخارجياً، فعلي الصعيد الخارجي، شهد هذا العقد قطع العلاقات الدبلوماسية

^{٤٣} محمد رضا فوده: تشاد بين ميراث الاستعمار ومساعي الوحدة، (القاهرة: مجلة الدفاع، العدد ١١، ١٩٨٧م).

^{٤٤} ناصر النائي آدم: التنمية الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية في تشاد، مرجع سبق ذكره، ص

مع الصين الشعبية ثم عادت هذه العلاقات مرة أخرى، كذلك تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان وعودتها أكثر من مرة، كما تم قطع العلاقات مع تايوان، ومما لاشك فيه أن كل هذه الأوضاع كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد التشادي، وخاصة أن هذه الدول من ضمن شركاء تشاد في التنمية .

أما على الصعيد الداخلي فقد لعب التمرد المسلح دورا كبيرا في زيادة حدة المعوقات السياسية التي تعوق التنمية الاقتصادية في تشاد، وكان أخطرها تلك التي حدثت في ١٣ أبريل ٢٠٠٦م، وكذلك إحداث ٣ و٢ فبراير ٢٠٠٨م والتي استطاع التمرد خلالها من الوصول إلى العاصمة أنجمينا، مما أسفر عن خسائر فادحة قدرت بالمليارات من الفرنكات الأفريقية، وكان طبيعي أن تقوم الدولة بتحويل جزء كبير من الأموال المخصصة للتنمية إلى تأمين الجبهة الداخلية عن طريق تقوية الجيش ودعمه بالمعدات والأسلحة اللازمة لردع أي عدوان على الأراضي التشادية وهو الأمر الذي يكلف الدولة يوميا مبالغ طائلة.

ولقد حاولت الدولة حل هذه المشكلة عن طريق سياسة اليد الممدودة التي تسمح بعودة جميع المتمردين من خلال برنامج سياسي واضح، يسمح بالمشاركة في الحكم من خلال الحوار السياسي الديمقراطي، وعلى الرغم من وجود صراع دولي في المنطقة يعد العامل الأساس في استمرار هذا التمرد، وهو الأمر الذي يعطي تفسير لعدم وصول المصالحة الوطنية إلى اتفاق نهائي حتى الآن، إلا أن سياسة اليد الممدودة مازالت قائمة وخاصة أن الدولة قد وعت أن حل هذه الأزمة يحتاج إلى تضحية وجهد كبير لتصل إلى الاستقرار السياسي الذي سوف يتبعه دون شك استقرار أمني واقتصادي فلقد أثبتت مجريات الأمور أن الاستقرار السياسي هو أول درجة على سلم التنمية الاقتصادية في تشاد.

المبحث الثاني

المعوقات الاقتصادية والإدارية والحلول المقترحة

أ - المعوقات الاقتصادية :

عقب أن استقلت تشاد عام ١٩٦٠م، رأت أنه لا بد من إدخال إصلاح اقتصادي على الأحوال السيئة للدولة، وتم ذلك عن طريق الاشتراك في عدد من التنظيمات الإقليمية على صعيد القارة الإفريقية وذلك بغرض دفع عجلة التنمية فيها إلى الأمام والاستفادة من خبرات هذه الدول، وزيادة نسبة التبادل التجاري معها، غير أنها لم تحقق نجاحا في ذلك الوقت، ولقد رأى بعضهم أن ذلك يرجع إلى وضع تشاد الاقتصادي السيئ من جهة وإلى قلة خبرتها من جهة أخرى. (٥٥)

ولم يتغير الأمر كثيرا في العقدين الماضيين فمازال الاقتصادي التشادي يعاني من العديد من المشاكل التي تحول دون تقدمه، منها ضعف متوسط دخل الفرد الذي لم يزد عن ٣٠٠ دولار أمريكي حتى عام ٢٠٠٨م. (٥٦)

أضف إلى ذلك ضيق وضعف السوق التشادي نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن التشادي نظرا لضعف متوسط دخله السنوي ومدى تأثيره بصورة أو بأخرى على مستويات الادخار والاستثمار في الدولة، وكلها مؤشرات تقف عائقا حقيقيا أمام تقدم الاقتصاد التشادي.

^{٥٥} سلوى محمد ليب: صراع القوي السياسية في تشاد، (القاهرة: المجلة الجغرافية، العدد ١١، ١٩٨٧م)،

ص ٩٩.

^{٥٦} Service Statistique du Tchad, Annonce ٢٠٠٨, N'djamena .

فإذا ما أضفنا إلى ذلك كله شح رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وتخلف طرائق الإنتاج، إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة وتخلف النظم المصرفية والتمويلية وتدني مستوي تأهيل وكفاءة القوى العاملة، وسوء تخصيص الموارد وتفشي البطالة بجميع أنواعها. من هنا تأتي أهمية تدخل الدولة التشايدية في النشاط الاقتصادي، من ضرورة توفير السلع والخدمات الضرورية بالكفاءة اللازمة للغالبية العظمى من السكان والقضاء على ظاهرة الفقر والتي تشكل عائقاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن دواعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يمكننا أن نشير إلى الجوانب الآتية:

١- يجب تدخل الدولة وذلك من أجل وضع السياسات اللازمة لتعبئة الموارد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات الاجتماعية ووضع اللبنيات المناسبة للبنيات التحتية وتوفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية .

٢- ضرورة سن التشريعات اللازمة لتنظيم معاملات السوق والمبادلات التعاقدية وتوفير سبل الحماية والإجبار لكل من المنتجين والمستهلكين لضبط اتجاهات وسلوك كل من الفئتين.

٣- تدخل الدولة لتوفير السلع والخدمات التي من الصعب توفيرها بواسطة القطاع الخاص، خاصة تلك المتعلقة بالبنيات التحتية، الخدمات الأساسية للقطاعات الفقيرة خاصة في مجالات التعليم، الصحة، والإمداد الكهربائي والمياه، إضافة للتصدي لمشكلات البيئة.

٤- يتطلب نظام القيم الاجتماعية السائد في تشاد، السيطرة على التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة والتقليل من التفاوت الاجتماعي بين

الفئات الاجتماعية من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه عبر آلية السوق ولكن يحتاج إلى تدخل الدولة لوضع سياسات التأمين الاجتماعي والصحي، الضرائب التصاعدية، نظم الإعانات والتكافل الاجتماعي.

٥- يتطلب نفشي البطالة (الواسعة في تشاد) وعدم الاستقرار الديمغرافي الناتج من تدهور القطاع الزراعي، الكوارث الطبيعية، النزاعات المسلحة، يتطلب تدخل الدولة وذلك من أجل وضع السياسات اللازمة للتوظيف وتخطيط السياسة التعليمية والاهتمام بالتعليم الفني، إضافة لضبط مستويات التضخم وفوضى الأسعار المضرة لحد بعيد بمستويات الدخول الحقيقية، الأمر الذي يعتبر ماحقا لإمكانات الادخار اللازم للتراكم الرأسمالي الممهد لتنمية صناعية فاعلة ومستدامة.

ب - المعوقات الإدارية :

يذكر البعض أن تشاد عندما استقلت وجدت الإدارة الحكومية علي شكل هجين، تم تطعيمها بالمبادئ الغربية مع العادات والأساليب التقليدية في الإدارة مع هيمنة ظاهرة للسّمات الغربية على الأعراف المحلية، وبالتالي وجدت البلاد نفسها بمجرد حصولها على الاستقلال متقلّة بنظم إدارية لم تكن وليدة إرادتها، كما أنها لا تتلائم مع طبيعة الدول المستقلة حديثاً.^(٥٧)

^{٥٧} صابون محمد راشد: تشاد وعلاقتها بالدول العربية منذ الاستقلال، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، بحث تكميلي، ١٩٩٣م)، ص ٣٥ .

وظل هذا الوضع على ما هو عليه لأكثر من أربعة عقود، على الرغم من محاولات الحكومات التشادية المتعاقبة تغيير هذا الأمر، إلا إن التغيير كان ضئيلاً وربما للأسوأ والدليل على ذلك، أنه في عام ٢٠٠٧م عندما أصدرت منظمة الشفافية قائمتها للدول الأكثر فساداً في المجال الإداري، تصدرت تشاد رأس هذه القائمة. حيث أعلنت المنظمة أن تشاد تقف فوق أعلى قمة سلم الفساد الإداري، وأنه من المسلم به أن المرافق الحكومية التشادية بصفة عامة تعيش حالة من التقهقر والتسيب الإداري وسوء الأداء وانتشار الفساد الإداري، من تعاطي الرشى وسوء اختيار الكوادر الإدارية، وأن الوساطة والمحسوبية هما السبيل الوحيد لنيل الوظيفة أو الارتقاء للمناصب العليا، وهذا كله انعكس بدوره على زيادة الإنفاق الحكومي من جهة وإهدار المال العام من جهة أخرى، وكلها عوامل تؤدي بالضرورة إلى إضعاف التنمية الاقتصادية المستهدفة.

ولحل هذه المشكلة يجب البحث عن أسبابها ومحاولة معالجتها، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

١- انتشار تعاطي الرشى في الإدارات التشادية: وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها الظروف المعيشية الصعبة، ضالة رواتب الموظفين، تأخر دفع الرواتب، سلوك الموظفين أنفسهم.

ويمكن علاج ذلك من خلال تفعيل نظام المراقبة العامة، تحسين ظروف الموظفين، المعيشية، زيادة الرواتب بما يتناسب مع الأسعار، زيادة الوعي الديني والوطني.

٢- انتشار المحسوبية: وهذا يرجع إلى انتشار النزعة الطائفية من جهة وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة، وهذا بدوره أدى إلى اضمحلال الانتماء الوطني من ناحية وتقديم القبلية على الدولة من ناحية أخرى.

ولحل هذه المشكلة يجب البدء من الجانب التعليمي وإدخال مادة التربية الوطنية كمادة أساسية ضمن مقررات التعليم وتوعية الطلاب بأهمية الدولة وأهمية تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

٣- ضعف الكفاءة وسوء الإدارة: وهذا يرجع إلى عدم القدرة على أداء العمل إما لضعف المستوى التعليمي المنخفض أو للعمل في غير مجال التخصص أضف إلى ذلك قلة الخبرة وعدم التدريب والتأهيل وكثرة نقل الإداريين بين المناصب المختلفة خلال فترات قصيرة.

ومن المعروف أن حجم العمل يزداد بالزيادة السكانية ولكنه يتحسن نوعا بالتدريب والتأهيل، وهذا الجانب في تشاد يفتقد إليه بشكل واضح، فلا توجد خطة لربط مستوى التعليم باحتياجات العمل أضف إلى ذلك تدني مستوي التعليم الفني والتقني فضلا عن التعليم الجامعي والعالي، كذلك لا يوجد تفعيل لبرامج تأهيل وتدريب العاملين بالدولة بصورة منتظمة، أضف إلى ذلك كله أن كثرة التنقل بين المناصب المختلفة للكوادر الحكومية خلال فترات قصيرة، يقلل من الخبرة ويؤدي إلى تغيير الخطط باستمرار وعدم استكمال البرامج الإدارية المتفق عليها مسبقا، وكل هذا مما لا شك فيه يضعف الجانب الإداري ويؤدي إلى ضعف التنمية الاقتصادية المطلوبة.

المبحث الثالث

رؤية مستقبلية لاقتصاد واعد

ينتظر أن تشهد الأعوام القادمة زيادة في التوجه للاقتصاد التشادي ناحية التنمية الاقتصادية بخطي سريعة، وكذلك زيادة في النمو الاقتصادي للبلاد، فمنذ عام ٢٠٠٤م وعقب استخراج البترول وتصديره أخذت الحالة الاقتصادية العامة في البلاد في التحسن، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٤,٥% خلال عام ٢٠٠٤م وعام ٢٠٠٥م، كما زاد بنسبة ٥% خلال عامي ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م، وقد تم التحكم منذ عام ٢٠٠٦م في التضخم المالي إلى حد ما، كما قلت نسبة التهرب الضريبي مع نهاية عام ٢٠٠٩م نتيجة تحسن أوضاع الجهاز الضريبي، كذلك تم تحسين وضبط الضرائب الجمركية، فتم وضع جداول النسب التعريفية الجمركية المستحقة علي كل سلعة وكذلك التخفيضات والإعفاءات لكل كمية علي حدي، ولقد بدء تنفيذ ذلك بصورة جيدة، كما تم تحرير جزء كبير من التجارة الخارجية لتشاد، وتم التبادل التجاري بينها وبين باقي دول العالم الخارجي بصورة أفضل .

ومع اتجاه الدولة ناحية تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية كان لذلك أثر كبير علي الموازنة العامة، نظرا لما تتطلبه هذه البرامج من أموال، حيث بلغت الموازنة العامة لعام ١٩٩٧م ما مقداره ٢٠٦ مليار فرنك إفريقي، بينما بلغت الموازنة العامة للدولة عام ٢٠١٠م (أكبر موازنة في تاريخ تشاد) نحو ٨٩٠ مليار فرنك إفريقي ، ويذكر أن ٦٠% من إيرادات الدولة الآن يأتي من عائد البترول ويخصص الجزء الأكبر منه لأربع وزارات وهي : البنية التحتية، التعليم، الدفاع، الصحة العامة .

هذا وتعد الفترة القادمة بمستقبل واعد للاقتصاد التشادي، فهناك اتجاه للاستثمارات الأسيوية ناحية الاستثمار في القطاع الأولي ولاسيما في

مجال الزراعة خاصة بعد نجاح التجربة الكورية الجنوبية في زراعة القطن في جنوب البلاد وزراعة الأرز على ضفاف نهري شاري ولوجون.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدولة في إطار تنفيذ سياستها التنموية صدقت على برنامج قطاعي ناتج عن برامج وأهداف المكونات الاقتصادية ، وذلك لتنمية قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، حيث ينص البرنامج علي زيادة المساحات المزروعة لكي يتسنى زيادة الإنتاج ولاسيما لتلك السلع التي تصدر إلى الخارج، كذلك زيادة رقعة المراعي والبدء في إقامة مزارع لتسمين وتربية الماشية، هذا بخلاف المزايا الأخرى علي نحو تسهيل النقل وخفض الضرائب وبعض الإعفاءات في مجال الأعلاف والتقاوي.

هذا ولقد أيقنت الدولة التشادية أن مشكلة تشاد الكبرى هي المواصلات نظراً لكونها دولة حبيسة ليس لها أي منفذ مائي، مما جعل كلفة النقل كلفة كثير من السلع مرتفعة إضافة إلى ما يسببه ذلك من نقص كبير لكميات من السلع أثناء النقل، ومن هنا اتجهت الدولة إلى إجراء إصلاحات كبيرة في مجال النقل والمواصلات فتم خلال السنوات الخمسة الأخيرة إصلاح أكثر من ٤٠٠ كيلو متر وإنشاء نحو ١٥٠٠ كيلو متر لربط البلاد كلها بشبكة مواصلات إلى جانب ربطها بشبكة أخرى مع طرق مواصلات الدول الحدودية التي يتم التبادل التجاري معها عبر الحدود .

وبالنسبة للإصلاحات الجوية فانه تم تصليح مطارات سار ومندو وابشه وفايا ومن المنتظر ومع حلول عام ٢٠١٢م الانتهاء من مطار أنجمينا الدولي الجديد، الذي سوف ينشاء خارج المدينة، كما تم إعادة تنظيم شركة الخطوط الجوية التشادية (أير توماي) لتكون أداة ضرورية في يد الدولة تستخدمها لتسهيل عمليات النقل الداخلي والخارجي.

كذلك فإن مستقبل قطاع التعدين والمناجم يبشر بالخير ولاسيما في مجال البترول والغاز الطبيعي، حيث من المنتظر زيادة الإنتاج في الأجل القريب إلى الضعف وذلك عقب الاكتشافات البترولية الجديدة والتي تزيد يوم بعد يوم، كما ينتظر أن تقوم مصفاة البترول بالعمل على تكرير البترول التشادي بدءاً من منتصف العام القادم وهنا تجدر الإشارة أن هناك العديد من الشركات الأجنبية قد حصلت على تصاريحات باستغلال الذهب والماس والذي بينت البحوث أن الذهب متواجد بوفرة في منطقة مايوكيبي ومنطقة وداي، وأن الماس متواجد في منطقة لوجون ومنطقة بلتن.

أما في مجال آفاق التنمية بالنسبة لبعض القطاعات الأخرى مثل الزراعة والثروة الحيوانية والصيد، فإن تشاد تقوم بمحاولة الاكتفاء ذاتياً في المجال الغذائي ومحاولة تنويع المواد الأخرى الخاصة بالتصدير كالفن، خاصة في ظل ارتفاع أسعاره في السوق العالمي، حيث من المتوقع أن يزداد الإنتاج في الأعوام القادمة ليدر عائد كبير نظراً للعلاقة الطردية المعروفة في تشاد، بالنسبة لزيادة الإنتاج كلما زادت الأسعار العالمية وانخفاضها كلما انخفضت الأسعار العالمية.

هذا وتعد الفترة القادمة بمستقبل واعد للتنمية الاقتصادية في تشاد، غير أن أحد أهم نقاط الضعف في الاقتصاد التشادي تكمن في عدم تحويل المنتجات الزراعية والحيوانية إلى منتجات صناعية وإنما تصدر دائماً في صورة سلع خام، وهو الأمر الذي رأت الدولة أنه لا بد وأن يؤخذ في الحسبان عند إعداد خطط وبرامج التنمية في الفترة القادمة، حتى تشمل التنمية كافة القطاعات الأساسية للاقتصاد التشادي.

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج :

(١) قامت الدراسة بتحليل الوضع الاقتصادي لتشاد قبل الدخول في عقد التسعينات من القرن الماضي من خلال السمات الاقتصادية العامة الذي كان يتسم بها الاقتصاد التشادي في ذلك الوقت، وأوضح التحليل مدى ما كان يعترى هذا الاقتصاد من إشكاليات كضعف التصنيع والوضع السيئ لقطاع الخدمات، وتعاظم الأهمية النسبية للمشتغلين بالزراعة والرعي من مجموع السكان العاملين مع التخصص في إنتاج عدد قليل من السلع وضعف البنيان الزراعي.

(٢) أوضح التحليل الاقتصادي إشكالية عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة وتخلف طرائق الإنتاج، إضافة إلى مدي معاناة الاقتصاد التشادي من وطأة التبعية الاقتصادية للخارج في ذلك الوقت، وخلصت الدراسة مما سبق إلى أن الاقتصاد التشادي في ذلك الوقت قد عانى من إشكاليات عديدة وقفت كحجر عثرة دون تقدمه مما جعله اقتصاد محدود يعتمد بصفة رئيسية على القطاع الأولي المتمثل في زراعة القطن وتربية الماشية وصيد الأسماك.

(٣) قامت الدراسة بتحليل الوضع الاقتصادي لتشاد منذ عام ١٩٩٠م وحتى الآن وبينت مدى التطور الذي أصاب كلا من القطاع الأولي والصناعي والخدمي وخلصت الدراسة إلى أن الدولة قد بذلت خلال العقدين الماضيين مجهودا مقدر أدى إلى تقدم ملموس وواضح الأثر على الهيكل الاقتصادي التشادي.

٤) قامت الدراسة بتحليل المعوقات الأساسية للاقتصاد التشادي ومنها المعوقات الجغرافية والسياسية، وكذلك المعوقات الاقتصادية والإدارية، وتقديم بعض الحلول المقترحة لعلاج هذه المعوقات.

٥) وأخيرا قامت الدراسة بتقديم رؤية مستقبلية للاقتصاد التشادي، حيث توقعت أن يشهد هذا الاقتصاد زيادة في التوجه الاقتصادي ناحية التنمية بخطي سريعة، وزيادة في النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، مما يرفع من متوسط دخل الفرد التشادي الحقيقي ويزيد من قوته الشرائية، حيث تري الدراسة أن الفترة القادمة تعد بمستقبل اقتصادي واعد لتشاد ولاسيما عقب الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ثانيا : التوصيات :

فعلى صعيد المعوقات الجغرافية توصي الدراسة بما يلي :

١) التعاون مع السودان لمد الخط الحديدي السوداني الواصل من مدينة نيالا ليصل إلى مدينة الجنينة السودانية ثم إلى مدينة أدرا التشادية، مما يفتح المجال بسهولة للوصول إلي مدينة أبشه التي يمكن أن تصبح حينها قاعدة ربط هامة تربط الشمال والجنوب التشادي بالشرق، وتكون جواز سفر للسلع التشادية إلى البحر الأحمر.

٢) التعاون بين تشاد والكاميرون لمد الخط الحديدي الكاميروني الواصل حتى مدينة نجاوواندري الكاميرونية ليصل إلى مدينة سار التشادية في الجنوب، وبذلك تختصر المسافة التي تصل تشاد بالمحيط الاطلنطي عن طريق مرفاء دوالا الكاميروني بنسبة كبيرة

أما على صعيد المعوقات السياسية توصي الدراسة بما يلي :

العمل على دعم سياسة اليد الممدودة التي تنتهجها الدولة حاليا، وإيجاد إرادة سياسية حقيقية، تقوم بتفعيل الديمقراطية وفتح الباب أمام المصالحة الوطنية، بوضع برنامج سياسي واضح ومدرّس يضمن تحقيق كافة الضمانات لجميع الكيانات السياسية المتواجدة في المجتمع التشادي داخليا وخارجيا.

وعلى صعيد المعوقات الاقتصادية توصي الدراسة بما يلي:

(١) يجب أن تتدخل الدولة وذلك من أجل وضع السياسات اللازمة لتعبئة الموارد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات الاجتماعية، ووضع اللبنيات المناسبة للبنيات التحتية وتوفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية.

(٢) ضرورة سن التشريعات اللازمة لتنظيم معاملات السوق والمبادلات التعاقدية وتوفير سبل الحماية والإجبار لكل المنتجين والمستهلكين لضبط اتجاهات وسلوك الفئتين.

(٣) تدخل الدولة لتوفير السلع والخدمات التي من الصعب توفيرها بواسطة القطاع الخاص خاصة تلك المتعلقة بالبنيات التحتية، والخدمات الأساسية للقطاعات الفقيرة.

(٤) يتطلب نظام القيم الاجتماعية السائد في تشاد السيطرة على التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة والتقليل من التفاوت الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى،

وكل هذا لا يمكن تحقيقه عبر آلية السوق ولكن يحتاج إلى تدخل الدولة لوضع سياسات التأمين الاجتماعي والصحي، الضرائب التصاعدية، نظم الإعانات والتكافل الاجتماعي.

وأخيرا على صعيد المعوقات الإدارية توصي الدراسة بما يلي:

- (١) معالجة مشكلة انتشار الرشى، عن طريق تفعيل نظام المراقبة العامة وتحسين ظروف الموظفين المعيشية وزيادة الوعي الديني.
- (٢) معالجة انتشار الوساطة و المحسوبية، عن طريق وضع معايير للتوظيف والترقي، زيادة الوعي الوطني بقيمة الدولة بتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.
- (٣) معالجة ضعف الكفاءة وسوء الإدارة، عن طريق وضع خطة للتأهيل والتدريب لموظفي الدولة مع مراعاة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مع ضرورة ربط خطة التعليم بجميع مستوياته بمستوى العمل المطلوب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية :

أ- الكتب :

- (١) جمال عبد الهادي، وعلي لبن: المجتمع الإسلامي المعاصر ، (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٥م).
- (٢) ج. م. البرتيني: التخلف والتنمية في العالم الثالث، (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٩م).
- (٣) خليل حسن خليل: في التنمية الاقتصادية، (القاهرة: معهد الدراسات العالية، ١٩٦٣م).
- (٤) سمير محمد السيد الحسيني: اقتصاديات التنمية المفاهيم الأساسية والنظريات، (القاهرة: دار أبوالمجد للطباعة، ط١، ١٩٩٣م).
- (٥) عبد الرحمن عمر الماحي: تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١، ١٩٨٤م).
- (٦) عبد الرحمن يسري أحمد : دراسات في التنمية الاقتصادية ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣م).
- (٧) محمد شريف جاكو: العلاقات السياسية والاجتماعية بين جمهورية تشاد والسودان، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٥م).
- (٨) محمد زكي شافعي: التنمية الاقتصادية - الكتاب الأول - (القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٦٨م) .

٩) ناصر النائي آدم: مبادئ الاقتصاد، (القاهرة: مطابع الصفا للمطبوعات التجارية، ط٢، ٢٠٠٧م).

١٠) ناصر النائي آدم: التخطيط والتنمية الاقتصادية، (القاهرة: شركة القصر للدعاية والإعلان، ط١، ٢٠٠٥م).

١١) ناصر النائي آدم: اقتصاديات المالية العامة، (القاهرة: لم يذكر الناشر، ط١، ٢٠٠٥م).

١٢) ناصر النائي آدم: مبادئ الاقتصاد، (القاهرة: لم يذكر الناشر، ط١، ٢٠٠٤م).

ب- المقالات والدوريات العلمية:

١) إجلال محمود رأفت: تشاد دراسة لجذور وطبيعة الحرب، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، نشرة رقم ٧، ١٩٨٣م).

٢) رئاسة الجمهورية: نشرة رئاسة الجمهورية، (أنجمينا: رئاسة الجمهورية، ١٩٩٨م).

٣) سلوى محمد لبيب: صراع القوي السياسية في تشاد، (القاهرة: المجلة الجغرافية، العدد ١١، ١٩٨٧م).

٤) محمد رضا فوده: تشاد بين ميراث الاستعمار ومساعي الوحدة، (القاهرة: مجلة الدفاع، العدد ١١، ١٩٨٧م).

٥) محيي الدين الخصري، هناء الخصري: الأسماك والصيادون، (بيروت: مجلة الوعد، د. ط. ت).

ج- رسائل علمية (غير منشورة) :

- (١) بكري علي بكري : تطور النظام السياسي في تشاد ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، بحث دبلوم، ١٩٩٤م) .
- (٢) السيد محمد محمود إبراهيم مناع : صراع القوي السياسية في تشاد والدور الليبي فيها ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، بحث ماجستير، ١٩٩٠م) .
- (٣) صابون محمد راشد: تشاد وعلاقتها بالدول العربية منذ الاستقلال ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، بحث تكميلي، ١٩٩٣م) .
- (٤) ناصر النائي آدم: التنمية الاقتصادية وأثرها علي التجارة الخارجية في تشاد ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، بحث ماجستير، ٢٠٠٠م) .
- (٥) ناصر النائي آدم: البنيان الاقتصادي في تشاد ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٧م) .
- (٦) ناصر النائي آدم: مشكلة تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول النامية (دراسة تطبيقية علي تشاد)، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، بحث تكميلي، ١٩٩٨م) .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

١. Atlasco, Atlas Économique Du Tchad exercice ١٩٦٦, Fort Lamy, ١٩٦٧.
٢. Conseil National De Crédit, Rapport ١٩٩١, N'djamena

٣. Harold Nelson and other: area hand book Chad (U.S. Government Printing Offices) Washington, ١٩٧١.
٤. Jeun Afrique Économique, N(١٧٥) ١٢ Janvier ١٩٩٤, paris.
٥. Ministère du L'Économie et des Finances, "Les Conditions d'Installation d'Entreprises Industries Au Tchad", N'djamena ١٩٩١.
٦. Service Statistique du Tchad, Annonce ١٩٧٨, N'djamena.
٧. Service Statistique du Tchad, Annonce ١٩٨٦, N'djamena.
٨. Service Statistique du Tchad, Annonce ١٩٨٩, N'djamena.
٩. Service Statistique du Tchad, Annonce ٢٠٠٨, N'djamena.
١٠. Service Statistique du Tchad, Annonce ٢٠٠٩, N'djamena.
١١. Tchad-Information, Édite pour L'ambassade du Tchad en RAE, ١٧ février ١٩٧٤, Annonce N(٤), Le Tchad en RAE, ١٧ février ١٩٧٤, Annonce N(٤), Le Tchad en RAE.
١٢. Caire. Yamark, Valentin Zougoulau "La question National au Tchad" Mémoire D.E.S.S, Science Politique Université de Paris ١٠, ١٩٧٨, Paris.